الإستراتيجية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي

إعداد المتدرب

مقدم/ كفاح شلاميش

إشراف

الدكتور/ عايد الحموز

2024

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى الإستراتيجية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي– أسلوب تحليل المضمون– وتم الرجوع للعديد من الدراسات والأبحاث السابقة، والشبكة العنكبوتية، للإجابة عن تساؤلات الدراسة وفرضياتها، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات، أبرزها:

1. أن المقاومة السلمية الشعبية أصبحت خياراً استراتيجياً للقيادة الفلسطينية كهدف للتحرير وإقامة الدولة الفلسطينية.
2. هناك العديد من نماذج المقاومة الشعبية حققت العديد من الأهداف الوطنية.
3. أن الدبلوماسية الفلسطينية تُحقق نجاحاً على الساحة الدولية، في سبيل تعزيز الهوية الفلسطينية والتمكين وعدم التهجير.
4. أن الحكومات الفلسطينية تسعى إلى تعزيز التنمية المستدامة ودعم المناطق المهمشة.

وفي ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فان الباحث يوصي بما يلي:

1. ضرورة العمل على توسيع دائرة المشاركة المقاومة الشعبية لتشمل كافة المناطق الجغرافية وخاصة مناطق الاحتكاك.
2. ضرورة استمرار الدبلوماسية الفلسطينية في مساعيها السياسية، بالانضمام إلى المعاهدات الاتفاقيات الدولية، وخاصةً المعاهدات التي تُجرّم الاحتلال.
3. ضرورة استمرار الحكومات الفلسطينية في دعم المناطق الواقعة في مناطق (ج)، وتعزيز صمود المواطنين والتجمعات البدوية، والعمل على توفير كافة أشكال الدعم المادي.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية، المقاومة، الاحتلال.

الفهرس

م	الموضوع	الصفحة
.1	إهداء	أ
.2	شكر وتقدير	ب
.3	الفهرس	ج
.4	ملخص الدراسة	هـ
.5	مقدمة	و
.6	مشكلة الدراسة وأسئلتها	ز
.7	فرضيات الدراسة	ز
.8	منهجية الدراسة	ز
.9	أهمية الدراسة	ز
.10	أهداف الدراسة	ح
.11	الأدوات المستخدمة	ح
.12	حدود الدراسة	ح
.13	مصطلحات الدراسة	ح
.14	الفصل الأول الإستراتيجية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال	1
.15	أولاً: مفهوم الإستراتيجية الفلسطينية	1
.16	ثانياً: الإستراتيجية، وأهميتها	1
.17	ثالثاً: المقاومة الشعبية الفلسطينية وأشكالها	2
.18	رابعاً: تأطير نظري ومفاهيمي	4
.19	**الفصل الثاني** **دور الإستراتيجية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال**	9
.20	أولاً: المقاومة الشعبية: نموذج الخان الأحمر	9
.21	ثانياً: حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية	10
.22	ثالثاً: دعم المناطق المهشمة	11
.23	رابعاً: الوحدة الوطنية الفلسطينية	11
.24	خامساً: التحديات التي تواجه المقاومة الشعبية	12

.25	**الفصل الثالث** **دور الإستراتيجية الفلسطينية في تعزيز مقاومة الاحتلال**	14
.26	إنجازات إستراتيجية المقاومة السلمية	14
.27	أولاً: الحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية	14
.28	ثانياً: رفع العلم الفلسطيني في مبنى الأمم المتحدة في نيويورك	15
.29	ثالثاً: انضمام فلسطين إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية	15
.30	رابعاً: الدبلوماسية الرقمية الشعبية	17
.31	**الفصل الرابع**	19
.32	الخاتمة	19
.33	استنتاجات الدراسة	19
.34	التوصيات	20
.35	المراجع	21

مقدمة

بدأت السياسة الفلسطينية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي تأخذ طابعاً نضالياً جديداً، منذ عام (2006م)، ولها نشاطات خاصة، وقد أخذ شكل "إستراتيجية المقاومة" بالوضوح للجميع، خاصة بعد خطاب السيد الرئيس (محمود عباس)، الذي ألقاه في الأمم المتحدة بتاريخ (2015/09/30م)، وبقراءة الخطة الإستراتيجية للحكومة الفلسطينية للسنوات الستة (2017-2022م)، يتضح أنّ السياسة الفلسطينية المستقبلية وتدخّلاتها القطاعية (الأمنية والمدنية) وتوافقها، والتي بدأت تأخذ زخماً دبلوماسياً وسياسياً منذ عام (2009م)، عقب المؤتمر السادس لحركة التحرير الوطني الفلسطيني- فتح، وإبقاء فلسطين على الجدول الإقليمي والدولي، حيث التغيرات السياسية في المنطقة، والمحاور الإستراتيجية الثابتة التي تُعتبر منطلقات وطريق سيوصل القضية الفلسطينية لتحقيق مكاسب تراكمية على طريق التحرر من الاحتلال.

ترتبط الإستراتيجية عادةً بالمرحلة التاريخية التي تنشأ فيها، ومن المفترض أن تتغير أو تتطوّر بتغيُّر المرحلة ومعطياتها. ولذلك، من وظائف الإستراتيجية تشخيص الوضع الراهن، وتحديد عناصره وعوامله الإيجابية والسلبية، والعلاقات المباشرة وغير المباشرة بينها، وتحديد القوى والوسائل المتاحة، واختيار الأكثر ملاءمة من بينها، وتعبئة وحشد القوى والموارد اللازمة، وتنسيق استخدام العوامل والوسائل والظروف والقوى، ووضعها في منظومة واحدة مترابطة تحقّق التكامُل والتفاعُل، مع مراعاة المواءمة مع المواقف المتغيرة، وإبداء المرونة وفق الظروف المتجددة لتعزيز القدرة على الحركة (سلامة، د، ت).

وعليه وفي ظل التحديات الراهنة التي يواجهها الشعب الفلسطيني، أصبح من الضروري أن تتظافر الجهود من أجل تطوير إستراتيجية وطنية شاملة، تستند إلى تحقيق حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني، وهذه الإستراتيجية التي ينبغي أن تترسخ في قلب النضال الفلسطيني، يجب أن ترتكز على استمرار المقاومة وبناء مؤسسات وطنية قوية، وتكثيف الجهود الدبلوماسية على الساحة الدولية (صوالحة، 2024).

والجدير بالذكر انه منذ أكثر من مئة عام، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني في سجال ما بين جولات وصولات، وبالتالي تتطور منظومة المقاومة ومكوناتها بتطور آلة القتل والإرهاب الصهيونية، وكان لزاماً عليها أن تواكب هذا التطور، لتوقف نزيف الدم المتواصل في انتهاك الأرض وقتل الإنسان، فكانت المقاومة هي السبيل الوحيد في مخاطبة هذا المحتل، وكان وجود المقاومة ضمن أهداف واستراتيجيات وأبجديات فصائل العمل الوطني الفلسطيني، الذي يعطي الشرعية والقوة لها (حمدان، 2018).

ممّا تقدم، يرى الباحث إن موضوع الإستراتيجية الفلسطينية، هو من الموضوعات التي حظيت بالدراسة والبحث، خاصةً فيما يتعلق ببناء الإستراتيجية والرؤيا السياسية الفلسطينية، لكن هناك عجز في الدراسات التي بحثت في موضوع مقاومة الاحتلال. لذا، جاءت هذه الدراسة للبحث في (الإستراتيجية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إنّ موضوع الإستراتيجية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي نابع من قناعات عاطفية وفكرية عامة، غايتها توحيد السلوك والعمل على شحذ همم المواطنين، للمشاركة في مقاومة الاحتلال، بأقل الخسائر، وبالتوازي مع العمل السياسي والدبلوماسي والقانوني، بما يخدم القرار الوطني الفلسطيني المستقل. لذا جاءت هذه الدراسة للبحث في الإستراتيجية الفلسطينية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتحديداً جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

ما الإستراتيجية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

1. هل هناك إستراتيجية فلسطينية لمقاومة الاحتلال؟
2. هل تلعب الإستراتيجية الفلسطينية دوراً هاماً في مقاومة الاحتلال؟
3. هل تؤثر الإستراتيجية الفلسطينية في تعزيز مقاومة الاحتلال؟

فرضيات الدراسة:

1. هناك إستراتيجية فلسطينية لمقاومة الاحتلال.
2. تلعب الإستراتيجية الفلسطينية دوراً هاماً في مقاومة الاحتلال.
3. تؤثر الإستراتيجية الفلسطينية في تعزيز مقاومة الاحتلال.

منهجية الدراسة:

إن الإجابة على التساؤلات السابقة، تتطلب جمع كثير من البيانات وتحليلها، ولهذا فان الباحث استخدم المنهج الوصفي- أسلوب تحليل المضمون- في هذه الدراسة، اعتقاداً منه بأنه سيتمكن من دراسة الإستراتيجية الفلسطينية لمقاومة الاحتلال، من أجل الإجابة على تساؤلات البحث.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تُعتبر ركيزةً أساسيّةً حول التخطيط الاستراتيجي في مقاومة الاحتلال، وحاجة الشعب الفلسطيني لإستراتيجيّة وطنية تحرريّة تنطلق وتتماثل مع قدراته، ومع إجماع أحزابه وفصائله الرئيسية، ورسم إستراتيجية للكل الفلسطيني بالاتفاق على الهدف الوطني الرئيسي، والأدوات التي تُمكّنه من تحقيق الهدف، وهذا يتطلب خطة عمل إستراتيجية وبرامج

وطنية لإدارة الصراع مع العدو، ودراسة تحليلية للواقع السياسي والاجتماعي والأمني، والقدرة على إدارة هذا الصراع محلياً ودولياً في ظل المتغيرات الإقليمية، ومن ناحيةٍ عملية يتوقع أن يستفيد من هذا البحث صُنّاع القرار والفصائل والأحزاب الفلسطينية.

أهداف الدراسة:

بناءً على ما سبق، فإن هذه الدراسة تهدف إلى بلورة عناصر البحث علمياً، يتم من خلالها:

1. معرفة إن كان هناك إستراتيجية فلسطينية لمقاومة الاحتلال.
2. معرفة إن كان هناك دوراً هاماً للإستراتيجية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال.
3. معرفة إن كان هناك أثر للإستراتيجية الفلسطينية في تعزيز مقاومة الاحتلال.

الأدوات المستخدمة:

استعان الباحث بالأدبيات والدراسات والبحوث السابقة، التي بحثت في أثر الإستراتيجيات الفلسطينية لمقاومة الاحتلال، كما تم البحث في المؤتمرات والندوات والاجتماعات السياسية، وما صدر عنها من منشورات، كذلك تم الرجوع إلى الشبكة العنكبوتية من أجل تحصيل الكم الأكبر من المعلومات.

حدود الدراسة:

أ. الإطار الزمني:

تم إجراء هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين (2024/09/08م) وحتى (2024/12/04م).

ب. الإطار الموضوعي:

تنحصر هذه الدراسة في البحث عن الإستراتيجية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال، إلى غير ذلك من الأمور التي تم التطرق لها في هذا البحث.

مصطلحات الدراسة:

الإستراتيجية: يقصد بها التخطيط وتحديد الوسائل التي يجب الأخذ بها في القمة والقاعدة لتحقيق الأهداف البعيدة، تعني استخدام الدولة لجميع عناصر قوتها لتحقيق الهدف السياسي الشامل من الحرب، ووصف ليدل هارت ذلك المصطلح على أنّه "فن انتشار واستخدام عناصر القوة لتحقيق الهدف السياسي"(صحيفة الرأي، 2013).

المقاومة: يقصد بها إرادة الشعب التوّاقة للحرية والاستقلال، وتعبّر عن قضاياها العادلة، ورغبتها في التحرُّر، وحركات المقاومة والتحرُّر الوطني تمثل إرادة الشعوب التي تدافع من أجل قضية عادلة وهي الحرية والاستقلال (بلحاج، 2009).

الفصل الأول

الإستراتيجية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال

أولاً: مفهوم الإستراتيجية الفلسطينية

حين تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في (1964م)، صاغت فلسفتها وأهدافها وغاياتها عبر "الميثاق القومي". وعندما انطلقت حركة فتح في العام (1965م)، وضعت لنفسها أهدافاً خمسة مُحدّدة، أهمها تحرير فلسطين وعودة اللاجئين. وحددت أساليبها وأدواتها ومفاهيمها ورؤيتها لحل الصراع في "نظامها الداخلي"، الأمر نفسه ينطبق على بقية الفصائل الوطنية، التي عبّرت عن استراتيجياتها وتكتيكاتها في أدبياتها المختلفة.

لكن إدارة الصراع وخوض الكفاح الوطني، لا يتم فقط من خلال إطار نظري أو رؤية فلسفية، مهما كانت مُحكمة وشاملة، حيث أن مَنْ يعمل لا بُدّ أن يصطدم بعقبات وعراقيل، وأن يُواجه تحدياتٍ لم تكن واردة في حسبانه، سيّما في أرضية متحركة متغيرة على الدوام، وتتداخل فيها عناصر وقوى خارجية عديدة. من هنا تبرز أهمية المراجعات والتقييمات الدورية، وضرورة وجود خط سياسي واضح ومُتجدّد، ورؤية بعيدة المدى، تنطلق من إستراتيجية شاملة مبنية على أُسسٍ علميّة. ومع ذلك، في سياق نضالها وعبر مسيرتها الثورية، عقدت منظمة التحرير (20) مؤتمراً للمجلس الوطني الفلسطيني (أعلى سلطة تشريعية)، كما عقدت حركة فتح ستة مؤتمرات حركيّة، وبالمثل، عقدت بقيّة الفصائل مؤتمراتها العامة، والتي كانت بمثابة مراجعة وتقييم واستشراف للمستقبل وقراءة للواقع، وصياغة خط سياسي جديد يتناسب مع كل مرحلة (سلامة، د.ت).

ثانياً: الإستراتيجية، وأهميتها:

استخدمت كلمة "الإستراتيجية" أصلاً في المجالات العسكرية، وكانت تعني "فن إدارة المعارك لكسب الحرب وتدمير العدو، وفق الخطة الكاملة للحرب، والتي ترسم المسارات المختلفة للحملات وتنظيم المعارك"، ثم تطورت دلالاتها حتى أصبحت تعني "فن القيادة العسكرية في مواجهة الظروف الصعبة، وحساب الاحتمالات المختلفة فيها، واختيار الوسائل الرئيسة المناسبة لها"، أي أنّ الإستراتيجية تضع مُخطّط الحرب وتُحدّد التطور المتوقع لمختلف المعارك، وبالتالي هي "علم وفن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف حددتها السياسة عن طريق القوة أو التهديد بها". ثم تعدّدت تعريفاتها وفقاً للمدارس الفكرية المختلفة، وحسب الظروف الزمانية والمكانية التي قيلت فيها، والأحداث التي انبثقت عنها، وليس هناك تعريف واحد جامع للإستراتيجية، فمثلاً يعرفها (Pearce And Robinson) بأنها "خطط مستقبلية شاملة طويلة الأجل، تتعلق بتحقيق التوافق والانسجام بين البيئة التنافسية، وقدرة الإدارة العليا على تحقيق الأهداف". أو هي "مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميداناً من ميادين النشاط الإنساني

بصورة شاملة متكاملة، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد إحداث تغييرات فيه، وصولاً إلى أهداف محددة"، أو هي "مجموعة الأفعال التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المرسومة". ومجال الإستراتيجية هو المستقبل، لذا فإنها تأخذ بعين الاعتبار احتمالات متعددة للوصول إليه، وتكون قابلة للتعديل وفقاً للمستجدات. وتحتل الإستراتيجية موقعاً وسطاً بين السياسة والخطة، وتُستخدم في الدراسات المعنية بأساليب التخطيط والتدبير والتنظيم.
وترتبط الإستراتيجية عادةً بالمرحلة التاريخية التي تنشأ فيها، ومن المفترض أن تتغيّر أو تتطوّر بتغير المرحلة ومعطياتها، ولذلك من وظائف الإستراتيجية تشخيص الوضع الراهن، وتحديد عناصره وعوامله الإيجابية والسلبية، والعلاقات المباشرة وغير المباشرة بينها، وتحديد القوى والوسائل المُتاحة، واختيار الأكثر ملاءمة من بينها، وتعبئة وحشد القوى والموارد اللازمة، وتنسيق استخدام العوامل والوسائل والظروف والقوى ووضعها في منظومة واحدة مُترابطة، تُحقّق التكامل والتفاعل، مع مراعاة المواءمة مع المواقف المتغيرة، وإبداء المرونة وفق الظروف المتجددة لتعزيز القدرة على الحركة (إبراهيم، 2011).
ويشكل التفكير والتخطيط الاستراتيجي على مستوى السياسات العامة والوطنية، أهم مرتكزات النصر (إن كانت الدول في حالة حرب)، والنجاح في تحقيق الأهداف التنموية الشمولية (إن كانت الدول في حالة سِلْم). ويعد التفكير والتخطيط الإستراتيجي نقيضين للقدرية السياسية والارتجالية والتخبط. وإعداد الاستراتيجيات عملية مركبة ومعقدة تحتاج عقولاً نيرة، ومتخصصين ومراكز أبحاثٍ ودراسات، ولا يستطيع شخص بمفرده مهما أوتي من حكمة أن يضع إستراتيجية شعب بأكمله، خاصة في ظل ظروف عالمية وإقليمية ومحلية معقدة ودائمة التغير، وصراع عنيف مستمر منذ أكثر من قرن (ابراش، 2015).

ثالثاً: المقاومة الشعبية الفلسطينية وأشكالها

ازداد الحديث عن مصطلح "المقاومة الشعبية" في السياق الفلسطيني، خاصة في الدوائر السياسيّة والحزبيّة، وحتى في الدوائر الأكاديمية والبحثية، ليس لأنّ المصطلح ذو محتوى ديكوري مُغْرٍ من الناحية السياسية، ولكن لكونه مرتبطاً بالمرحلة الحالية التي تمرّ بها القضية الفلسطينية، والحالة الوطنية الفلسطينية على وجه العموم. وإذا كانت المقاومة الشعبية تعني بحرفية الكلمات والعبارات ذات النسق النضالي السلمي، ولا عنفية المشروع التحرري الانعتاقي من سطوة الاحتلال وقيود المحتل، فإن المقاومة الشعبية الفلسطينية موغلة في التاريخ الفلسطيني، ولها جذور عميقة في مسيرة الفلسطينيين منذ بداية القرن الماضي على الأقل، لأنّها مرّت بمراحل مختلفة كان أهمها إضراب عام (1936م)، ومختلف الثورات والهبّات الشعبية العفوية خلال فترة الانتداب البريطاني، مروراً بانتفاضة عام (1987م)، وانتهاءً بانتفاضة عام (2000م)، وما تبعها

من نماذج مختلفة من المقاومة الشعبية. ومع هذا يمكن القول، إن شيوع هذا المصطلح على نطاق واسع مع بدايات القرن الواحد والعشرين، تقريباً جاء بفعل مجموعة من العوامل والمتغيرات، التي لا بُدّ من الوقوف عليها، ومنها:(يوسف، 2017).

1. تجربة الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي مالت بوضوح نحو العسكرة والتصعيد العسكري الواضح مع الاحتلال، ما أسهم في إحداث دمار هائل في الأراضي الفلسطينية، سواءً على الصعيد البشري أو على صعيد البُنية التحتية والإرهاب النفسي، وإعادة احتلال إسرائيل للمدن والتجمعات الفلسطينية، التي أخلتها بموجب اتفاقية أوسلو الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) في عام(1993م). ويبدو أن الفلسطينيين في تلك المرحلة من عمر الانتفاضة الفلسطينية الثانية لم يستطيعوا الاستثمار السياسي بالشكل الأمثل في العمليات العسكرية والفدائية، التي نجحت فصائل العمل الوطني بالقيام بها ضد أهداف إسرائيلية.
2. قيام إسرائيل بالبدء ببناء الجدار الفاصل داخل أراضي الضفة الغربية، لفصلها بشكل تام عن أراضي عام (1948م)، وعن المستوطنات الإسرائيلية الموجودة داخل الأراضي الفلسطينية. فبناء الجدار والتفافه داخل الأراضي الفلسطينية من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، قاضماً مساحات واسعة من الأراضي، وتاركاً وراءه آثاراً ديموغرافية وجغرافية ونفسية كثيرة، وقد ولّد موجة تضامن دوليّة لمُناصرة الفلسطينيين. في هذا السياق، لفت نمط المقاومة الشعبية ذات التوجهات السلمية أنظار المتضامنين الأجانب، بِمَنْ فيهم بعض قوى اليسار الإسرائيلية، لأنهم اعتبروا أنفسهم جزءاً من هذه العملية النضالية التحررية الراقية، كونها ذات طابع سلمي، وأبعادها الأخلاقية السامية سهلة التسويق عالمياً، ولدى الرأي العام الدولي.
3. أما العامل الثالث فمرتبط بالنموذج التنموي الذي تبنته السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة بعد الانقسام السياسي في عام (2007م)، لبناء الدولة من خلال المأسسة والتنمية المستدامة والمكاشفة والشفافية، ورفع شعار المقاومة الشعبية كرافعة للعمل السياسي المفاوض.
4. أصبحت المقاومة السلمية خياراً فلسطينياً استراتيجياً في الآونة الأخيرة، بسبب انسداد الأفق التفاوضي مع الإسرائيليين، حيث أدى الانقسام الفلسطيني الداخلي إلى ضعف شوكة القيادة الفلسطينية في مطالبها بالدولة والاستقلال والتحرر، كما أن صعود حكومة اليمين في إسرائيل بقيادة بنيامين نتنياهو قد خلق إشكاليات إضافية على صعيد العملية التفاوضية، حيث أن قناعات نتنياهو اليمينية المتطرفة عبّر عنها من خلال عدم الاقتناع بوجود شريك تفاوضي فلسطيني قوي، فضلاً عن إيمانه العميق أن إدارة الصراع مع الفلسطينيين، وخلق حالة من السلام الاقتصادي، سيُمكن الحكومة الإسرائيلية من إكمال سيطرتها على القدس،

وتكثيف عمليات الاستيطان على الأرض، لخلق وقائع لا يمكن تغييرها بسهولة إن تجددت المفاوضات مع الجانب الفلسطيني مستقبلاً.

5. زيادة الاهتمام الأكاديمي الفلسطيني بموضوع المقاومة الشعبية، لأن مثل هذا النموذج يستفيد من نماذج عالمية في النضال والمقاومة ومحاربة الظلم، ولعلّ نموذج غاندي في الهند، ومارتن لوثر كينج في أميركا، ونيلسون مانديلا في جنوب إفريقيا، تجارب التحولات الديمقراطية في أوروبا الشرقية في نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، كلّها تُعد نماذج هامة يجب الأخذ بها والاستفادة منها في هذا السياق. كما أنّ الربيع العربي الذي ما زالت موجاته مستمرة وتداعياته واضحة في أكثر من مكان، قد انعكس فعلاً على التجربة الفلسطينية في المقاومة لا سيما أن الجماهير العربية خاصة في تونس ومصر، قد نجحت فعلاً في إحداث تغيير سياسي، عبر اللجوء إلى آليات المقاومة السلمية والاحتشاد في الميادين، بالرغم من مواجهتها بالقمع البوليسي والعصا الأمنية والبلطجة.

رابعاً: تأطير نظري ومفاهيمي:

تتداخل مفاهيم "المقاومة الشعبية"، و"المقاومة المدنية"، و"المقاومة السلمية"، و"المقاومة اللاعنفية" ببعضها البعض في المحتوى والمضمون، وحتى في أساليب المقاومة، بالرغم من بعض الاختلافات في طرق تطبيقها، بناءً على السياقات الثقافية والاجتماعية والوطنية من بلد إلى آخر. والتداخل هنا يحدث بسبب عدّة عوامل هامة، أولها، طبيعة الخصم أو العدو الذي تواجهه في ثورة شعبية، كأنْ يكون العدو أو الخصم نظاماً دكتاتورياً وطنياً، أم عدواً خارجياً أو محتلاً استيطانياً، أما العامل الثاني فيتوقف على التعريف العام للمقاومة في ظل بيئة ثقافية/ اجتماعية/ دينية/ فلسفية، لها نظرتها وتصوراتها ومفاهيمها العامة تجاه العنف واللاعنف. أما ثالث هذه العوامل، فينصبّ حول التجارب العالمية المتعددة في التحرر والاستقلال الوطني، وآفاق التغيير الاجتماعي / السياسي في مناطق مختلفة من العالم، خاصةً في دول العالم الثالث وشرق أوروبا، والوسائل والأدوات التي استخدمت لإحداث هذا التغيير البنيوي (نزال، 2010).

بالمجمل، يمكن القول إنّ المقاومة الشعبية بكل ألوانها وأطيافها وتلاوينها ومسمياتها، تُركّز على بناء نظام قيم عالمي World-Wide Value System لمقاومة الظلم والقمع والعدوان، ومعالجة كل أشكال العنف الدموي بوسائل سلمية أو لاعنفيّة. في الحالة الفلسطينية، تُعدّ دراسة المقاومة الشعبية أو السلمية بمثابة حالة مقاومة ضد احتلال مباشر، وقمع بنيوي منظم يمارسه المحتل ضد شعب واقع تحت الاحتلال. وهنا لا بُدّ من الإشارة إلى مدرستين فكريتين هامتين، تناولتا المفاهيم والمضامين العامة للمقاومة الشعبية أو السلمية وآفاق عملها: المدرسة الأولى تبناها المهاتما غاندي – Mahatma Gandhi المدرسة الغاندية المثالية– في بدايات القرن العشرين في سياق تجربته الشخصية والوطنية في مقاومة المستعمر البريطاني في شبه القارة

الهندية، حينما دافع عن استنهاض طاقات الخير عند العدو، واستنطاق إنسانية المستعمر والانفتاح عليه، والحديث معه بلُغة العقل والبحث المشترك عن الحقيقة، أما المدرسة الثانية، فتبناها جني شارب Gene Sharp ذو التوجهات الواقعية البرجماتية، حيث دافعت هذه المدرسة عن إستراتيجية عملية واضحة المعالم لهزيمة الخصم، من دون بذل جهد كبير لاستنطاق إنسانيته، أو إثارة عوامل الخير بداخله(Sharp, 1980).

وهنا لا بُدّ من الإشارة إلى أن أغلب حركات المقاومة الشعبية والسلمية، في سبيل توجهها نحو التغيير الاجتماعي/ السياسي، في ظل أنظمة دكتاتورية أو في طريق جهدها لهزيمة العدو أو المحتل، يجب أن تنطلق من رؤية قادرة على تحديد مصادر وأعمدة دعم هذا الخصم، بما فيها عناصر قوته المادية والمعنوية والقمعية، وحالة الاستسلام والخنوع والتعاون والسلبية التي تميز الشعوب الخائفة والخانعة. فالمستعمر أو الدكتاتور على حدٍّ سواء، لا يعتمد فقط على قوّة القمع والتوحش لديهم، إنما –أيضاً– على الخضوع والخنوع عند عامّة الناس عبر استعدادهم الدائم للتعاون والتجاوب مع سياسات المحتل أو الدكتاتور على حدٍّ سواء، بما فيها دفع الضرائب واحترام قوانين القمع، والوقوف في طوابير الانتظار أمام مؤسسات وأجهزة الخصم أو المحتل. بكلمات أخرى، ركزت أغلب دراسات تغيير الأنظمة السياسية السلطوية/ التوتاليتارية على أهمية العمل لتغيير الأرضيات التي تقف عليها هذه الأنظمة عبر خلخلة مصادر دعمها الداخلية والخارجية، لا سيما القاعدة البشريّة والاقتصاديّة والماديّة والعسكريّة، فضلاً عن أصدقائها وحلفائها على المستويات الإقليمية والدولية، وهذا يتطلب وضع إستراتيجية صبورة، هادئة، متأنية، ثابتة وعقلانية تأخذ بالأسباب والمسببات (Ackerman & Kruegler, 1994).

ومن أجل أن يتمّ إحراز نتائج ملموسة على أرض الواقع، فإنّ حركة اللاعنف أو المقاومة الشعبية على الأرض، يجب أن تعمل جاهدةً لزيادة تكلفة السياسات القمعية للنظام الدكتاتوري Repressive Policies of the Regime، والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى التخفيف من استعماله للقوة الغاشمة والأسلحة القاتلة ضد الحركة الشعبية، ويفقده الشرعية عند أصدقائه وحلفائه المحليين والخارجيين، لا سيما القوى البيروقراطية والأمنية الداعمة له، ويشجّع حركة الانشقاق بين جنوده وقواه الأمنية، التي تعمل في الميدان على قتل المتظاهرين وقمع الحركة الشعبية المسالمة. يضاف إلى ذلك، أن حركات المقاومة الشعبية/ السلمية التي تثور ضد نظام حكم دكتاتوري قمعي، تختلف في أساليبها وتكتيكاتها واستراتيجياتها عن تلك الحركات العاملة في الميدان ضد محتل خارجي، يستعمر الأرض بشكل مباشر، لأنّ الحركة الشعبية هنا في الحالة الثانية يجب أن تعمل للانطلاق من فكرة مقاطعة الاحتلال والاستعمار على المستويات كافة: الاقتصاديّة والعلميّة والثقافيّة والأكاديميّة والطبيّة والقانونيّة. إضافة إلى عملها على ترسيخ القناعة عند عموم الناس، أن إرادة الشعوب أقوى بكثير من سياط المحتلين والجلادين.

وتتعدد أشكال المواجهة مع الخصم المحتل أو الدكتاتور في الميدان من بلد إلى آخر، ومن موقع إلى آخر، اعتماداً على طبيعة هذا الخصم أو العدو، واعتماداً على إمكانيات الحركة الشعبية وقدراتها (يوسف، 2017).

هناك أشكال متعددة للنضال السلمي وهي على النحو التالي:

1. المقاومة الرمزية Symbolic عبر المحافظة على قنوات الاتصال الفعال بين أعضاء المقاومة نفسها، والعمل على استخدام الإشارات والرموز والأسماء الحركية وحتى اللباس في سبيل تدعيم الشعور الوطني بين الناس، وحضور المناسبات الوطنية وإحياء التراث الشعبي.
2. المقاومة التراكمية Accumulative من خلال المحافظة على أداء الحركة في الميدان، ونقل الاحتجاجات إلى أوساط الحركة الشعبية، والعمل الجاد لتشجيع الآخرين للمحافظة على الكفاح أو النضال ضد الخصم أو العدو.
3. المقاومة الهجومية Offensive عبر تنظيم سلسلة فعاليات على الأرض لإحباط الخصم ودفعه للشعور باليأس، وتكثيف المظاهرات والإضرابات وكل النشاطات الأخرى المباشرة التي تأخذ من الشعب والجماهير صفوفاً مؤيدة لها.
4. المقاومة الدفاعية Defensive التي تعمل على المحافظة على الإنسان والبشر، وعدم الانسياق وراء قوة الخصم المدمرة، والمحافظة على أخلاقيات المقاومة والقيم الإنسانية العالمية، خاصة فيما يتعلق بالعنف والقتل وتخريب الأملاك والممتلكات. مثل هذا النشاط يهدف في المحصلة النهائية إلى تحييد قوة الخصم المدمرة، ويمنعه من الاستخدام المكثّف للقتل والتدمير.
5. المقاومة الإيجابية Positive البناءة التي تعمل على إيجاد بدائل على مستوى القانون العام أو المؤسسات، والتي تخدم بدورها الناس، وتدفعهم لعدم اللجوء إلى مؤسسات المستعمر أو النظام الدكتاتوري، وتفصلهم مع مرور الوقت عن بنية المستعمر وتركيبته الاقتصادية والتنموية والبيروقراطية والأمنية أيضاً (Semelin, 1993).

ومن أجل إحداث مقاومة شعبية ذات طابع مدني لمقاومة الاحتلال أو الاستعمار أو الأنظمة القمعية التوتاليتارية، فلا بُدّ من خلق مقاومة جماعية على المستوى الوطني، مع الأخذ بالاعتبار الظروف المواتية لبروز هذه الحركة ومنها:

الاعتبارات والظروف لإحداث مقاومة شعبية ذات طابع مدني لمقامة الاحتلال:

1. الشعور القوي بالانتماء إلى الهوية الوطنية، والتضامن الاجتماعي بين السكان المحليين الواقعين تحت الاستعمار، أو تحت حكم العسكر والسياسات القمعية، وهذا يتطلب تذويب الفوارق الطبقية بين فئات المجتمع من المنظورين الاجتماعي والاقتصادي، لأنّ مثل ذلك يُسهل خلق هوية وطنية متجانسة ومتضامنة.

2. قيادة ميدانية فاعلة موجودة بين الناس، وتتحرك من منطقة إلى أخرى، تمتلك الرؤية والإستراتيجية وقريبة من الناس، وقادرة على الاستجابة لمطالب الناس، وتمتلك القدرة على الإبداع والتفكير الحر والخلاق، خاصة في المواقف الصعبة والمؤثرة، إضافة إلى مقدرتها على تلبية حاجات الناس، وتقليل اعتمادهم على المستعمِر أو الدكتاتور، والمقدرة على طرح البدائل في زمن المواجهة.
3. ثقافة ديمقراطية وطنية تحتضن الجميع، ولا تستثني أحداً أو تهمش أحداً، تعتمد على تقاليد المواطَنة والحريات الأساسية للمواطنين، واحترام حقوق الإنسان والتسامح الفكري والديني، ومكافحة كل أشكال العنف والظلم المجتمعي والديني.
4. العمل الجاد والدؤوب على مستوى القاعدة الشعبية لاستنهاض كل المؤسسات القاعدية ومنظمات المجتمع المدني، واللجان الشعبية والمجالس المحلية والنقابات واتحادات المرأة والشباب والطلبة، ليكونوا جزءاً من معركة النضال والتحرير الشعبي العام. (Roberts & Gorton, 2009).

ومن أجل أن تنجح هذه الحركة الشعبية المقاوِمة، في تحقيق أهدافها السياسية العليا في التحرير أو الانعتاق من الحكومات القمعية السلطوية، فلا بُدّ أيضاً من توافر شروط ومستلزمات أخرى يقف على رأسها: (Mc Adam, 1999).

1. الشعور التضامني داخل الحركة الشعبية المقاومة نفسها، بحيث تكون واسعة الصدر ورحبة لاحتضان كل الجماهير من مختلف الشرائح الاجتماعية والطبقات الاقتصادية، ومن مختلف الألوان السياسية والمناطقية والجغرافية.
2. العمل على إيجاد توازنات هامة على صعيد القدرات الذاتية والأهداف، إضافة إلى دراسة قدرات المستعمر أو الدكتاتور، وخلق مساحة من الأمل والشرعية وقرب الخلاص الوطني العام.
3. تمتين التركيبة التنظيمية العامة لحركة الاحتجاج وتقويتها، عبر تشجيع الأشخاص والقيادات الميدانية التي تمتلك الخبرات التنظيمية لقيادة العمل الميداني، وقيادة حركة الاحتجاج السلمي في الشارع.
4. وضع إستراتيجية واضحة للمواجهة مدعومة بمجموعة من التكتيكات المحورية، بحيث يقوم على تنفيذها ووضعها موضع التجربة العملية من خلال تدريب النشطاء على الأرض، وبث روح العمل الجماعي المنضبط بينهم، وإقناعهم بعدم الانجرار وراء استفزازات العدو أو المستعمر، من أجل تحييد قدراته المدمرة. كما أنّ هذا يتطلب المحافظة على قنوات اتصال وتواصل فعالة داخل الحركة نفسها، ومع الشارع العام بما فيه بعض المتفرجين المتعاطفين مع حركة التغيير الوطني السلمي، كما أن التواصل في قنواته الضيقة يجب أن يستمر مع الخصم

أو الدكتاتور، من أجل تشجيع بعض العناصر الأمنية والبيروقراطية على الهجرة، والانضمام إلى صفوف الشعب والجماهير الثائرة في الشوارع.

5. تحشيد مصادر الدعم الداخلي والخارجي للثورة الشعبية السلمية، وهذا يشمل مصادر الدعم الاقتصادي والمالي والمادي، والدعم الطبي واللوجستي، وخلق دوائر من المناصرين المحليين والقوى واللاعبين الخارجيين، من أجل عبور حركة الشارع جسور الأمان والإنجاز والتحرير.

من العرض السابق لمفهوم الإستراتيجية الفلسطينية والمقاومة الشعبية وأشكالها، يرى الباحث بأنّه توجد إستراتيجية فلسطينية لمقاومة الاحتلال وبدأت تأخذ طابعاً جديداً في الإستراتيجية الفلسطينية، وخاصةً بعد انتفاضة الأقصى، وبدأت ملامح المقاومة ضد الاحتلال تأخذ طابعا سلمياً، والانتقال من مراحل العنف إلى مراحل اللاعنف.

الفصل الثاني

دور الإستراتيجية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال

أهم المحاور الإستراتيجية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال

أولاً: المقاومة الشعبية: نموذج الخان الأحمر

المُتابع لواقع المقاومة الشعبية في الخان الأحمر، يجد أن هناك قناعة راسخة لدى الكل الفلسطيني، بأن موضوع الخان لا يمكن قبوله ولا يمكن التسليم بأمر واقع، وهو غياب جغرافيا الإنسان الفلسطيني من منطقة الخان الأحمر، والمشكلة في الخان الأحمر ليس بضع قطع من الصفيح أو خيمة منتشرة على بحر من الرمال القاحلة التي تنعدم بها الحياة، إنما الموضوع يتجلى في أهمية هذه الجغرافيا، والتي تبلغ مليون دونم تقريباً، وتعتبر غلافاً لمدينة القدس، وأي مساس بها يعني مساس بنَفَس القدس ومخ القدس، وكنْس البدو من هذه المنطقة يعني أن القدس العظمى ترامت أطرافها على ضفاف البحر الميت، وهذا يعني مشروع القدس الكبرى بالنسبة لدولة الاحتلال، بالإضافة إلى فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، الأمر الذي سيقتل أي أمل ببناء دولة متصلة الجغرافي(أبو سمره، 2018).

إن الخان الأحمر، وكفر قدوم، والنبي صالح وغيرها من مواقع النضال الشعبي، نماذج يحتذى بها، ويجب العمل على توسيع مناطق المقاومة الشعبية السلمية لتشمل كافة الأراضي والمدن والقرى الفلسطينية، كما يجب العمل على تطوير أدوات المقاومة الشعبية لتشمل كافة مناحي الحياة الميدانية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وأن المقاومة الشعبية واجب ومهمة وطنية على كل فلسطيني (القواسمي، 2018).

المقاومة الشعبية في تجربة الخان الأحمر لم تكن موسمية، وكان هناك من يلتحف السماء ليلاً ويفترش الأرض نهاراً، وذلك من أجل دعم صمود السكان المحليين والبالغ عددهم (5000)، بدوي موزعين على (26) تجمع بدوي، منتشرين من أبواب القدس الشرقية حتى البحر الميت، وهذا هو الهدف المعلن والواضح، وذلك من أجل ترسيخ واقع جديد دفع هذه الجماهير إلى كسر الاحتلال، وعدم السماح له بقتل الأمل في إنهاء حلم الدولة. تجلّت صورة المقاومة الشعبية هناك من خلال قيادات وعناصر ومنظمات ومؤسسات، وخاصة هيئة مقاومة الجدار، بالإضافة إلى المتضامنين الأجانب الذين توافدوا متعاطفين مع البدو، ولوحظ وجود كل من هو ضد الظلم والاستبداد ومحبي الحرية والسلام.

على الرغم من الانقسام الفلسطيني والذي نخر عظم القضية الفلسطينية برمتها، إلا أن الميدان في الخان الأحمر وحَّد الشعب وترك النزاع للكبار، كان من الملاحظ غياب فصائلي واضح، واقتصر الحضور على العامة من الشعب، وكان الدعم لوجستي من الجهات الرسمية، وأقصد هنا السلطة الوطنية الفلسطينية، فكانت الإمكانات حاضرة، فالماء والطعام يكفي لعشرة أيام وربما أكثر قليلاً، وهذه ميزة لم تمتاز بها باقي نماذج المقاومة الشعبية في الوطن (نزال، 2018).

ثانياً: حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية

تعد المقاطعة أسلوباً من أساليب المواجهة والمقاومة السلمية المشروعة ضد الاحتلال كي تنال الشعوب حريتها واستقلالها، ولكن هنا حقيقة واقعية، هي أن السوق الفلسطينية يعد ثالث سوق للمنتجات الإسرائيلية بعد الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، فالسوق الفلسطيني كان ولا زال يعاني من التبعية الاقتصادية للسوق الإسرائيلية التي بدأت منذ عام (1967م)، وهذا ما ميز العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل وفلسطين التي تسمح للمنتجات الإسرائيلية أن تتدفق إلى الأسواق الفلسطينية بحرية كاملة، مما أدى إلى إغراق السوق الفلسطينية بتلك المنتجات المدعومة سعرياً ومتفوقة نوعياً، الأمر الذي أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في الأسواق المحلية. أظهرت الانتفاضة عام (1987م)، بصورة واضحة مدى خطورة التبعية الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني وما لها من أثار على جميع الجوانب السياسية والاقتصادية التي دفعت لاتخاذ بعد إعلامي وثقافي واسع، أدى إلى توقد حس وطني وقومي بضرورة محاربة هذه التبعية والتخلص منها قدر الإمكان (عيدة، 2019).

منذ بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول (2023م)، شهدت حملات مقاطعة المنتج الإسرائيلي تفاعلاً غير مسبوق ليس على الصعيد الفلسطيني وحسب، وإنما عربيّاً وعالميّاً كذلك.

"منّا وفينا" و"منتج وطني"، ملصقات باتت تنتشر في الأسواق أو على المنتج الفلسطيني في الضفة الغربيّة، في مبادرات لتشجيع دعم المنتج الوطني ومقاطعة المنتج الإسرائيلي.

ويقدَّر حجم التصدير الإسرائيلي للسوق الفلسطينية بنحو ثلاث مليارات دولار سنوياً، وتأتي السوق الفلسطينية في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث التسويق للمنتجات الإسرائيلية (فرانس 24، 2023).

في هذا السياق، يرى الفلسطينيون بأن أحد أشكال المقاومة السلمية الذي يمكن للجميع الانخراط فيها هي مقاطعة المنتج، سواءً الإسرائيلي أو الصادر عن المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الضفة الغربية.

إن شعور المواطن الفلسطيني حول ما يجري هو "معركة كسر عظم"، مرتبطة بفظائع الجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة، وما تتبعها من اعتداءات في الضفة الغربية، أدى إلى تغيير في السلوك الفلسطيني، بالإضافة إلى تراكم الوعي بسبب حملات المقاطعة السابقة، وجهود "حركة مقاطعة إسرائيل"، (BDS)، ما جعل هذه اللحظة مناسبة لهذا النوع من المقاومة (الزهيري، 2024).

فيما يتعلّق بالمكاسب الدبلوماسية للمقاطعة والاحتجاجات ضد إرهاب الدولة الإسرائيلية، يمكن القول إن قطع بعض الدول علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل أو خفضها إلى أدنى مستوى قد عزل إسرائيل ومؤيديها على الساحة الدولية، مما جعلهم تحت ضغط أشدّ وطأة (الجزيرة، 2023).

أما المؤشر الأهم فهو عدم وجود خلاف فلسطيني على جدوى المقاطعة، والإيمان بدورها وتأثيرها كأحد أشكال المقاومة ومظهر من مظاهر العصيان (الزهيري، 2024).

ثالثاً: دعم المناطق المهشمة

تعمل الحكومة الفلسطينية من خلال خططها السنوية، على دعم المناطق المهمشة وخاصة مناطق (ج)، وتعزيز الصمود من خلال مجموعة من السياسات والمبادرات، التي تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية الاجتماعية والبنية التحتية، ومن أبرز هذه السياسات:

1- تعزيز الخدمات الأساسية: تحسين وتطوير الخدمات الأساسية مثل المياه، والكهرباء والصرف الصحي، التعليم والرعاية الصحية، في المناطق النائية والمُهمّشة.
2- الاستثمار في البنية التحتية: تطوير البنية التحتية، بما في ذلك الطرق والمواصلات لربط المناطق المهمشة بالمدن الرئيسية، ممّا يُسهّل الوصول إلى الخدمات والأسواق.
3- التمكين الاقتصادي: دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخاصة المناطق الريفية والمهمشة، من خلال تقديم التمويلات والقروض الميسرة لتعزيز النشاط الاقتصادي وزيادة فرص العمل.
4- تعزيز الأمن الغذائي والزراعي: توفير دعم للفلاحين والمزارعين في المناطق الريفية، من خلال توفير المدخلات الزراعية وتطوير أساليب الري، بما يساهم في تحسن الإنتاج الزراعية ورفع المعيشة.

5- التعاون مع المنظمات الدولية: السعي للحصول على دعم منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية لتنفيذ مشاريع تنموية في هذه المناطق (الخطة الإستراتيجية للحكومة الفلسطينية، 2017-2022).

6- بناء مدارس التحدي: تحظى مدارس التحدي بدعم من بعض المنظمات الدولية والحقوقية، وتُمثّل رمزاً للصمود الفلسطيني في وجه الاحتلال، يبلغ عدد المدارس 32 مدرسة (شعبان، 2024).

رابعاً: الوحدة الوطنية الفلسطينية

الشعب الفلسطيني شعب أصيل واضح الهوية والانتماء إلى وطنه، تمسك بهما ويُناضل منذ ما يقارب القرن من الزمان، من أجل الحفاظ على وطنه وهويته وتحرير أرضه من الاحتلال والاستيطان. والشعب العربي الفلسطيني وحدة واحدة داخل الوطن، في الضفة وقلبها القدس، وفي القطاع، وخلف الخط الأخضر، وخارجه في الشتات. تعرض هذا الشعب لمحنة تاريخية أدّت إلى تشريده وتشتيته داخل الوطن وخارجه، ليعيش جزء كبير من أبناء شعبنا في مخيمات اللاجئين داخل الوطن وخارجه، ولكن الشعب الفلسطيني ظل مُتمسكاً بوحدته في كل آن ومكان. إن شعبنا بمُسلميه ومسيحيّيه شعب مؤمن ملتزم، يحافظ على عقيدته وتراثه، ويحرص على وحدته الوطنية، كما أنّ شعبنا كله أينما كان، في الداخل والخارج، في القرى والمدن والمخيمات، وأياً كانت عقيدته، مُسلماً كان أو مسيحياً، هو شعب واحد لا يتجزأ. وحدته الوطنية هي سر قُوّته وصموده، وتحقيق هذه الوحدة والانطلاق منها، مرتكز استراتيجي (المؤتمر السادس لحركة فتح، 2009).

خامساً: التحديات التي تواجه المقاومة الشعبية

أثبتت المقاومة الشعبية في الكثير من مواقع التماس مع الاحتلال الحاجة الماسة إلى إعادة الاعتبار إلى عنصر المشاركة الشعبية الواسعة خاصة أن مشاركة الناس من رجال ونساء وشباب وشابات في هذه الفعاليات أصبح يأخذ طابعاً محدوداً، لدرجة أن النشطاء الأجانب في بعض المظاهرات كانوا أكثر عدداً من النشطاء المحليين بالرغم من أن المعركة مع الاحتلال هي معركة الفلسطينيين أنفسهم بالدرجة الأولى. وهنا تحدث بعض النشطاء في الميدان حول العلاقة بين المتضامنين الأجانب والمجتمعات المحلية الفلسطينية حيث حاجة هؤلاء النشطاء إلى تعلم الكثير من المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالاحتلال وممارساته في الأرض الفلسطينية مثل منع التجول والحواجز والإغلاقات والمقاطعة والمستوطنين، فضلاً عن أهمية تعليمهم الكثير حول الثقافة الفلسطينية المحلية في الكثير من المواقع النائية والتجمعات الصغيرة التي تمتاز ثقافتها بالانغلاق والتخوف من الأجنبي. وقد أثبتت التجارب أن المجتمعات المحلية في بعض هذه المواقع لم تستطع أن تستوعب أهمية الأدوار التي يلعبها هؤلاء المتضامنون الأجانب في مساعدة

الفلسطينيين وتثبيتهم فوق أرضهم، ومنع الاحتلال من مصادرتها أو فتح طرق التفافية فيها (يوسف، 2017).

من أهم العوامل المعيقة لخيار المقاومة الجماهيرية في فلسطين:

1- التركيز على مجموعة محدودة من المواقع ونقاط المواجهة وعدم توسيعها، لتشمل مجمل الجغرافيا الفلسطينية. كما أنها تمحورت حول أشخاص مُحدّدين، وفشلت في الوصول إلى أوساط المجتمع الفلسطيني، من أجل تجنيده للمشاركة في فعالياتها، التي بقيت تتميز بكونها فعاليات نخبوية. وممّا تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، إلى أنه في كثير من الأحيان كان عدد المتضامنين الأجانب يفوق عدد المتظاهرين الفلسطينيين.

2- ضعف المشاركة السياسية والتفاعل التنظيمي، وانعكاسها على المشاركة في المقاومة الشعبية ضد الاحتلال، بلا شك أنه كلما زادت مشاركة أفراد المجتمع في العمل السياسي والاجتماعي، وكلما زادت نسبة تأطيرهم في العمل التنظيمي، كلما كان استعدادهم للمشاركة في الفعاليات الميدانية أكبر. تعتبر المشاركة السياسية عنصراً مهماً في تشكيل شخصية الفرد وتعزيز انتمائه الوطني، كما أنّها تزيد من إيمانه بأهمية دوره كإنسان واعي ومقاوم. لم تكن الانتفاضة الفلسطينية الأولى لتنجح وتُحقّق أهدافها، بدون تعزيز قيم المشاركة السياسية والعمل الاجتماعي التطوعي في الجامعات والنقابات والأندية، وتعزيز قيم التعددية السياسية والتعبئة الجماهيرية، التي كانت تعيشها الجماهير الفلسطينية في مرحلة ما قبل الانتفاضة الفلسطينية الأولى. فالمقاومة الشعبية لا تستطيع أن تستمر وتنجح بدون تعبئة جماهيرية صحيحة، قائمة على تعزيز الثقة مع الجماهير، واحترامها باعتبارها مصدر الشرعية ومحرك النضال.

3- سياسات الاحتلال: يمثل الاحتلال أحد أبشع أشكال العنف البنائي في الحياة الإنسانية، لأنه يقوم على أساس فرض إرادته على الشعب المحتل والسيطرة عليه بقوة السلاح، ومن خلال استخدام ممارسات قمعية عنيفة، ويُعتبر الاحتلال الإسرائيلي من أكثر أنواع الاحتلال بشاعةً ودمويّةً عبر التاريخ الإنساني، لما يقوم به من عمليات قتل واعتقال وتدمير للممتلكات، ومصادرة للأراضي وتجريف المزارع واقتلاع الأشجار، وإغلاق المدارس والجامعات.

4- التغيرات الاجتماعية لدى قطاعات وشرائح واسعة من المجتمع الفلسطيني، التي أعقبت انتفاضة الأقصى والانقسام الفلسطيني، والتي غيّرت في المزاج الشعبي لبعض الشرائح في فلسطين، وأدّت إلى تحوُّلات تدريجيّة في اهتمامات وأولويات كثير من المواطنين الفلسطينيين (سليمان، 2021).

يرى الباحث بان المقاومة السلمية أصبحت خياراً إستراتيجياً شاملاً في توجه القيادة السياسية، نحو تفعيل المقاومة الشعبية، وإعادة تفعيل دور الجماهير الفلسطينية في المشاركة الشعبية، وتوسيع مساحة النضال الفلسطيني، والحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني، كما يبقى سلاح

المقاطعة الاقتصادية أحد أهمّ أشكال المقاومة اللاعنفية، مع تركيز الحكومات الفلسطينية على تعزيز الصمود وخاصة في المناطق المصنفة (ج).

الفصل الثالث

دور الإستراتيجية الفلسطينية في تعزيز مقاومة الاحتلال

إنجازات إستراتيجية المقاومة السلمية:

أولاً: الحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية

بعيداً عن التاريخ البعيد، والمقصود منذ أن أخذت فلسطين اسمها كإقليم جغرافي قبل آلاف السنين، فإن من أعادها مرة أخرى إلى الخارطة العالمية الحديثة هي بريطانيا، ولغرضٍ في نفس يعقوب، وهذه الإعادة لفلسطين لمْ تستمر طويلاً، فقد تم شطبها عن الخريطة من قبل القوى العظمى في نكبة العام (1948م)، وظهرت مكانها إسرائيل تنفيذاً لوعد بلفور الأنجلو أميركي. وخلال الحرب حاولت الهيئة العربية العليا، التي كانت تُمثّل قيادة الشعب الفلسطيني، ولو متأخرة إعلان الدولة الفلسطينية، عبر تأسيس حكومة عموم فلسطين، التي اعترفت بها في حينه جامعة الدول العربية وعدد من الدول العربية، وربما عدد آخر قليل من الدول الإسلامية (برهوم، 2024).

اختفت فلسطين عن الخريطة، وطمست هوية شعبها، الذي تم تشريده وتشتيته على أنحاء الشرق الأوسط والعالم، بقي الوضع كذلك إلى أن انطلقت الثورة الفلسطينية الحديثة عام (1965م)، وعاد معها الحديث عن فلسطين مجدداً، وازداد هذا الحديث بعد حرب أكتوبر عام (1973م)، عندما اعترف العرب وهيئة الأمم المتحدة وغالبية دول العالم كله بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وهو اعتراف بالكيانية الفلسطينية المستقلة (حركة "فتح"– لبنان، 2024).

وبعد هذا الاعتراف، أقرت هذه الأخيرة برنامج النقاط العشر، الذي ينص على إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي شبرٍ تنسحب منه إسرائيل. وهو ما يعني عملياً بداية القبول بدولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وأصبحت الدولة أكثر قرباً مع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى نهاية ثمانينيات القرن العشرين، وبالتحديد عندما أقرّ المجلس الوطني مشروع السلام الفلسطيني على أساس قرار مجلس الأمن الدولي (242). كما وصدر إعلان الاستقلال وقيام دولة فلسطين، في حينها اعترفت بفلسطين (110) دول، وعملياً الدول التي كانت تعترف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، ويمكن القول إن الغالبية العظمى من الدول الآسيوية والأفريقية وعدد

من دول أميركا الجنوبية والوسطى، والدول الأوروبية الاشتراكية في شرق ووسط أوروبا، واليونان ويوغسلافيا ومالطا، والصين والهند، جميعها اعترفت في حينه بالدولة الفلسطينية، وهنا يُمكن التذكير أن لدولة فلسطين أكثر من 100 سفارة حول العالم الآن (برهوم، 2024).

وعندما تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بطلب العضوية لدولة فلسطين الأعوام (2011م) و(2012م)، صوّتت في الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة إلى جانب هذا الطلب (138) دولة في العام (2012م)، ممّا زاد عملياً عدد الدول المعترفة بفلسطين، كما دعت في حينه برلمانات في كل من بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، إيرلندا، بلجيكا وهولندا وعدد آخر من البرلمانات العالمية حكوماتها للاعتراف بدولة فلسطينية، وكانت السويد من أبرز الدول الغربية التي اعترفت رسمياً بفلسطين في تلك المرحلة. وكانت إيرلندا وإسبانيا من الدول المُقدر أنها ستعترف بالدولة الفلسطينية، وفي التصويت الأخير في الجمعية العامة، صوّتت (143) دولة لمصلحة القرار، والذي يعني مرة أخرى أن هذه الدول تعترف عملياً بالدولة الفلسطينية، ومن بينها فرنسا وهولندا وبلجيكا والبرتغال، وهي المُرشّحة أن تعترف بالدولة رسمياً في الأشهر القليلة القادمة (الاعتراف الدولي بفلسطين، ويكيبيديا، 2024).

ويجسد هذا الاعتراف انتصارا لجهود القيادة الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس، ولمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، ورؤيتها وبرنامجها النضالي والسياسي لإيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، وفقًا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وعلى أساس حل الدولتين (علاوي، 2024).

ثانياً: رفع العلم الفلسطيني في مبنى الأمم المتحدة في نيويورك

وافقت الأمم المتحدة على التصويت في العاشر من سبتمبر عام (2015م)، على رفع العلم الفلسطيني على مقر ومكاتب المنظمة، وعارض القرار ثمان دول على رأسهم الولايات المتحدة وإسرائيل ضد القرار وكندا أسترالي، بينما أيدته فرنسا وروسيا والصين، وامتنعت (45) دولة عن التصويت، من بينهم بريطانيا وألمانيا.

رفع العلم الفلسطيني الرئيس محمود عباس في الثلاثين من أيلول عام (2015م) أمام مقر الهيئة الدولية في نيويورك، إلى جانب أعلام الدول الـ(193) الأعضاء في الأمم المتحدة والفاتيكان، الذي يتمتع مثل فلسطين بوضع دولة مراقب غير عضو.

وشكّل هذا القرار مرحلةً جديدةً بعد التصويت التاريخي الذي جرى في نوفمبر عام(2012م) في الجمعية العامة، وأصبحت بموجبه فلسطين "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة (جعوان، 2015).

ثالثاً: انضمام فلسطين إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

بدأت فلسطين بالانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بعد انتهاء المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو، والذي كان مقرر انتهائها في عام (1999م)، والدخول في مفاوضات الحل النهائي، حيث تسبب تعنُّت الجانب الإسرائيلي من خلال المماطلة، والمقايضة، والتصعيد، وإطالة أمد الأزمة، في عدم تحقيق الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وتنكرها للاتفاقيات الموقعة وتصعيدها على الأرض، وإسقاطها لحَقّ اللاجئين، ضاربةً عرض الحائط بالقرار الدولي رقم (194)، وإسقاط القدس الشرقية من دائرة المفاوضات، ووصول المفاوضات إلى طريق مسدود، والاشتراطات الإسرائيلية المتزايدة التي تغلق أي أفق للتسوية، والذي بات غير ممكن عبر هذا المسار(شاهين، 2021).

كان لا بُدّ من التحرك من قبل صانع القرار الفلسطيني، وإدراكه لأهمية انضمام فلسطين إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، لتعزيز مكانة فلسطين كدولة في الأمم المتحدة، ومساءلة ومحاسبة الاحتلال الإسرائيلي، بما يسمح لنا، وتكثيف الضغوط على الحكومة الإسرائيلية، ولفت انتباه العالم لما يتعرّض له الفلسطيني من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك من عرقلة لعملية السلام. ولا بُد من الإشارة إلى أن انضمام فلسطين إلى المعاهدات هي حق طبيعي وقانوني، يُساهم في حماية الحقوق الإنسانية والمدنية والسياسية والاقتصادية، وقد حصلت فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة بتاريخ (29-11-2012م)، وأصبحت مثلها مثل دولة "الفاتيكان" الذي يتبع لها مليار شخص يعتنقون الديانة المسيحية، والذي يُعدّ انتصاراً قانونياً وسياسياً، وتسعى- فلسطين- لنيل عضوية كاملة بالأمم المتحدة، وقد نجحت بانضمامها لاتفاقية روما التي انبثقت منها المحكمة الجنائية الدولية، فاعتراف المجتمع الدولي يمكنها من حضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، دون أن يكون لها الحق في التصويت، ويعامل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية كرئيس دولة، حيث أن اعتراف المجتمع الدولي بفلسطين يُسقط خيار الوطن البديل- الأردن، سيناء- ما يجعل التهجير القسري جريمة دولية(قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 19/67 . ويكيبيديا، 2012).

وقد انضمت دولة فلسطين إلى العديد من المعاهدات والاتفاقيات، والتي وصلت إلى أكثر من (98) معاهدة، وهذه الاتفاقيات لا يتسع المجال لذكرها في هذا البحث، حيث إنها تساعد في ملاحقة ومساءلة ومحاكمة الاحتلال الإسرائيلي على ما يقوم به من قتل للفلسطينيين، ووقف انتهاكاته بحق الأسرى الفلسطينيين باعتبار أنهم أسرى حرب، والسيطرة السياسية والاقتصادية على أكثر من (370) كيلومتراً من شاطئ قطاع غزة، وذلك بعد انضمامها لاتفاقية قانون البحار، ما يزيد من مساحة فلسطين، كذلك الاستفادة من توقيع اتفاقية الإبادة الجماعية، على اعتبار ما تقوم به إسرائيل في قطاع غزة قد يصل إلى حد الإبادة الجماعية، وتوفير الحماية والحصانة للدبلوماسيين الفلسطينيين، ومنع تفتيشهم على الحدود، وتلقي المساعدة التقنية

والتدريب والمعلومات من الدول والمنظمات الإقليمية، حول مكافحة الفساد والمساءلة والمحاسبة، وتسليم المسؤولين الحكوميين الذي يسرقون المال العام ويهربون للخارج هذا من جانب، ومن جانب آخر يعزز ويساند دور الحكومة الفلسطينية في تطبيق معايير الحكم الرشيد، ما ينعكس بالتالي لصالح المجتمع الفلسطيني برمته، وذلك بعد انضمامنا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(الجهاز المركزي الإحصائي، 2021).

لقد عززت هذه الاتفاقيات من مكانة فلسطين في الساحة الدولية، لكن هذه المعاهدات رغم الإيجابيات، إلا أنها ترتب التزامات على دولة فلسطين في ظل إطار القانون الدولي العام، حيث أن الاتفاقية تتطلب حقوقاً والتزامات، شأنها شأن الاتفاق ما بين شخصين أو أكثر، وتلزم الفلسطينيين بتغيير سلسلة من القوانين تتوافق مع الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة.

على أرض الواقع، أصدرت المحكمة الدستورية الفلسطينية العليا في قرارها الصادر (بتاريخ 12 آذار/ مارس 2018م) "أن المعاهدة والاتفاقية لا تُعدّ قانوناً يُطبّق بفلسطين وإنما يجب أن تكتسب القوة من خلال مرورها بالمراحل الشكلية الواجب توافرها لإصدار قانون داخلي معين لإنفاذها".

وبالتالي هذه المعاهدات الموقعة لا تُعتبر سارية في فلسطين إذا لم يتم إصدارها كقانون يلزم المنظومة الفلسطينية بتطبيقها، ولا بُدّ من معرفة أن "منظمة التحرير الفلسطينية" هي صاحبة الولاية في التوقيع على المعاهدات والاتفاقيات، ما يجعلنا محلّ مُساءلة أمام المجتمع الدولي في حين تم انتهاك هذه الاتفاقيات بفلسطين وعدم تطبيقها، حيث تكمن المشكلة بين (التوقيع والتطبيق) (قفيشة، 2024).

ويعتبر قرار المحكمة الدستورية حل المجلس التشريعي الذي هو غير فاعل بالأصل، لإعادة تفعيله، خطوة لتحريك المياه الراكدة وتفعيله، ما يعود بالنفع لصالح المجتمع الفلسطيني.

لذا يتطلب التشاور مع الجهات والأطياف كافة، وفتح نقاش جدي والتنسيق المشترك والتعاون الجاد بين مؤسسات المجتمع الفلسطيني كافة، بهدف تفعيل مضمون هذه الاتفاقيات من خلال سلسلة من الإجراءات القانونية، والتحفظ على بعض البنود، بما يتلاءم مع الواقع الفلسطيني وثقافته ومكنونات هويته، وتوظيفها لخدمة الصالح العام الفلسطيني، لا لتكون محلّ جدل بمجتمعنا الفلسطيني وتؤثر سلباً علينا، ووسيلة ضغط على المحتل لوقف جرائمه وانتهاكاته المتواصلة بحق الإنسان الفلسطيني ومؤسساته " فلسطين تستحق ما لا يستحقه أحد"(شاهين، 2019).

رابعاً: الدبلوماسية الرقمية الشعبية

أظهرت الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية فعاليتها في تعزيز جهود الدبلوماسية العامة. استخدمت المنظمات الفلسطينية والنشطاء وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فعّال، للدفاع عن حقوقهم على

المستوى الإقليمي والدولي. أصبحت الدبلوماسية الرقمية أداة أساسية للتواصل في حالات الأزمات، وتحديث الأحداث في الوقت الفعلي، وتصدي للمعلومات المضللة أمور حيوية، في ظل الصراع الطويل، برزت الدبلوماسية الرقمية كوسيلة حيوية للتفاعل مع المجتمع الدولي وتشكيل السرد حول الحوادث في المنطقة، قدمت فلسطين رؤيتها مباشرة للجمهور العالمي وجذبت الدعم لقضيتها.

تُعدّ الدبلوماسية الرقمية أيضاً وسيلة لتحسين صورة الدولة لدى الشعوب الأخرى، وتحقيق أهداف السياسة الخارجية. تكاملت مع الدبلوماسية التقليدية لاستفادة من فعاليتها الشعبية، حيث خرج كبار الساسة والدبلوماسيين للتفاعل مع الجمهور والحوار مع مختلف التوجهات. مع استمرار تطور التكنولوجيا، ستظل الدبلوماسية الرقمية جزءاً أساسياً من الإستراتيجية الدبلوماسية لفلسطين، ممّا يؤثر على ديناميكيات الصراع ويشكل التصورات الدولية للمستقبل (بدر، 2024).

تعتبر الدبلوماسية الشعبية الرقمية كأحد أدوات المقاومة الشعبية في فلسطين، فهي تقوم على إلحاق الضرر بالاحتلال والتأثير علية بالوسائل السلمية واللاعنفية، حيث تهدف الدبلوماسية الشعبية السلمية إلى:(قاعود وأبو خصيوان، 2020).

1- العمل على فضح ممارسات الاحتلال وكشف ادعاءاته التي ينشرها عبر وسائل الإعلام الرقمي.
2- المطالبة بالحق الفلسطيني وفق قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات والمعاهدات الموقعة.
3- الدفاع عن القضية الفلسطينية عبر سائل التواصل الاجتماعي.
4- مساندة القضية الفلسطينية عبر حشد ودعم وتأييد الرأي العام العالمي.

ومن خلال تلك المعلومات يتضح أن الإستراتيجية الفلسطينية الدبلوماسية، تحقق نجاحاً واسعاً على الساحة الدولية والإقليمية، من خلال الانضمام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بهدف تجسيد الهوية الفلسطينية وإسقاط فكرة الوطن البديل والتهجير، وفضح ممارسات الاحتلال القمعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي عالميا، وسرد الرواية الفلسطينية التاريخية، والتأثير على الرأي العام العالمي.

الفصل الرابع

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة الإستراتيجية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال، وعوامل ومتغيرات المقاومة الشعبية، وأشكالها وأساليبها، وإنجازات المقاومة الشعبية، وآثارها، والتحوُّل الهام من الانتقال من المقاومة العنفية إلى المقاومة اللاعنفية، الأمر الذي أثار تساؤل الباحث حول مقاومة الاحتلال بالطرق السلمية.

وكان واضحاً في نهاية هذه الدراسة، بأنّ الكفاح المسلح غير ممكن في الوضع الحالي، وأن نهج المقاومة الشعبية هو نهج القيادة السياسية الفلسطينية، ومبني على خطة إستراتيجية ورؤية واضحة، والنمط الوحيد هو المقاومة الشعبية لأنها الأقل كلفة على الشعب، وتُكبّد العدو خسائر سياسية ومعنوية، كما أنها تستطيع توفير عوامل القوة والدعم للمفاوض الفلسطيني، وتُحقق نجاحاتٍ سياسية، على المستوى الدولي، وإن الإستراتيجية الفلسطينية تعمل على تعزيز المقاومة السلمية وبناء مؤسسات وطنية قوية، وتوحيد الجهود الدبلوماسية لفضح ممارسات الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني حتى يُحقق طموحة بإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الوطني ويعيش بحرية واستقلال.

استنتاجات الدراسة

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن المقاومة اللاعنفية الشعبية أصبحت خياراً استراتيجياً للقيادة الفلسطينية كهدف للتحرير وإقامة الدولة الفلسطينية.
2. إن المقاومة الشعبية تُساهم في فضح ممارسات الاحتلال القمعية، والتأثير على الرأي العام العالمي، وجلب الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية.
3. هناك العديد من نماذج المقاومة الشعبية حققت العديد من الأهداف الوطنية، ودعم صمود المواطن، وانخراط كافة فئات الشعب والأطر التنظيمية والرسمية.
4. إن الدبلوماسية الفلسطينية تُحقق نجاحاً على الساحة الدولية، في سبيل تعزيز الهوية الفلسطينية والتمكين وعدم التهجير.
5. إن الحكومات الفلسطينية تسعى إلى تعزيز التنمية المستدامة ودعم المناطق المهمشة، وخاصة المناطق المصنفة (ج)، ضمن خططها الإستراتيجية السنوية.
6. إن الدبلوماسية الفلسطينية الرقمية، تُساهم بشكل كبير في فضح ممارسات الاحتلال عالمياً، والدفاع ومساندة القضية الفلسطينية، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وحشد وتأييد الرأي العام العالمي.

التوصيات

1. ضرورة العمل على توسيع دائرة المشاركة الشعبية المقاومة لتشمل كافة المناطق الجغرافية وخاصة مناطق الاحتكاك.
2. ضرورة تشجيع النشطاء والمتضامنين الأجانب للمشاركة في الفعاليات المناهضة للاستيطان والجدار الفاصل.
3. ضرورة استمرار الحكومات الفلسطينية في دعم المناطق الواقعة في مناطق (ج)، وتعزيز صمود المواطنين والتجمعات البدوية، والعمل على توفير كافة أشكال الدعم المادي.
4. ضرورة العمل على تظافر الجهود الداخلية والخارجية لتوفير الدعم المادي، لكافة نشاطات العمل الشعبي.
5. ضرورة تشكيل اللجان الشعبية وتدريبها للمساهمة في المشاركة الشعبية، وتقديم المساندة للمواطنين الذين يتعرضون لعنف المستوطنين.
6. ضرورة التشبيك مع كافة منظمات المجتمع المدني والأهلي، لحثّهم على المشاركة الشعبية في الفعاليات المناهضة للاستيطان والاحتلال.
7. ضرورة تعزيز دور الإعلام الفلسطيني في دعم وحشد التأييد الشعبي، للمشاركة الفاعلة السلمية المُناهضة للاحتلال.
8. ضرورة الاستمرار في تعزيز الساحة الخارجية لفضح ممارسات الاحتلال، وجلب الدعم التأييد للقضية الفلسطينية.
9. ضرورة استمرار الدبلوماسية الفلسطينية في مساعيها السياسية، بالانضمام إلى المعاهدات الاتفاقيات الدولية، وخاصةً المعاهدات التي تُجرّم الاحتلال.

المراجع

أبراش، د. إبراهيم. (2015). هل من إستراتيجية فلسطينية لمواجهة الحرب القادمة؟ القدس، سما الإخبارية، https://samanews.ps/ar/post/225796

إبراهيم، د. محمد. (2011). تطور مفهوم الإستراتيجية وتعريفها، http://kenanaonline.com/drnoshy

أبو سمرة، قيس. (2018). "الخان الأحمر". المقاومة الشعبية تهزم إسرائيل. رام الله، الأناضول https://www.aa.com.tr/ar

الاعتراف الدولي بدولة فلسطين. (2024). https://ar.wikipedia.org/wiki

بدر سعيد بدر، زماعرة. (2024). دور الدبلوماسية الفلسطينية الرقمية في دعم القضية الفلسطينية دوليا، الجامعة العربية الأمريكية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية. https://www. asjp. cerist. dz/en/article/249379

برهوم، باسم. (2024). مراحل وفصول الاعتراف بالدولة الفلسطينية، مقالة نشرت في وكالة وفا: https://www. wafa.ps/pages/details/96333

بلحاج، فتحي. (2009). مفهوم المقاومة الفلسطينية، مدونة الدكتور خضر عباس https://drabbass. wordpress. com/2013/03/01

جعوان، عبد الحفيظ. (2015). العلم الفلسطيني يرفع في الأمم المتحدة للمرة الأولى، العربية نت، وكالات. https://www. alarabiya. net/arab-and-world/2015/09/30

حسن، سلوى. (2016). دور المقاومة الشعبية كإحدى وسائل التحرر الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين 2005-2013. جامعة النجاح الوطنية، نابلس(ص30-67) رسالة ماجستير غير منشورة.

حمدان، همام حامد. (2018). هل تصبح المقاومة السلمية أداة ضاغطة على الاحتلال، غزة، فلسطين. مدونات، https://www. aljazeera. net/blogs/2018/5/25

الخطة الإستراتيجية للحكومة الفلسطينية للسنوات الستة (2017-2022م)، مجلس الوزراء الفلسطيني.

الزهيري، هلا. (2024). مقاطعة المنتج الإسرائيلي سلاح فلسطيني يتصاعد في الضفة الغربية، صحفية فلسطينية، قضايا trt عربي. https://www. trtarabi. com/issues/17180114

سلامة، عبد الغني. (د، ت). استراتيجيات التخطيط، تقارير ومتابعات، مركز الأبحاث الفلسطيني، رام الله، https://www. prc. ps

سليمان، صقر. (2021). المقاومة الشعبية الفلسطينية الإشكاليات المعيقات، فلسطين، وكالة وفا، https://www. maannews. net/articles/2032485. html

شاهين، فادي. (2019). أهمية انضمام فلسطين للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، مقالات وآراء، جريدة الحياة الجديدة، https://www. alhaya. ps/ar/Article/76116

شعبان، مؤيد. (2024). مدارس التحدي، أريحا، فلسطين، https://www. wafa. ps/Pages/Details/103216

صحيفة الرأي. (2013). مصطلح الإستراتيجية، https://alrai. com/article/560593

صوالحة، لؤي. (2024). الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية: الطريق نحو استعادة الحقوق المشروعة، فلسطين، مدونات عربي21، https://arabi21. com/story/1624068

عباس، محمود. (2015). خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة، نيويورك، https://wbpalestine. com/content

عيدة، د. سامي. (2019). حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وانعكاساتها على اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات الفلسطينية:(مدينة بيتونيا نموذجا)، جامعة القدس المفتوحة فلسطين، ص 48.

قاعود. ابـو خصيوان، يحيى. أشرف (2020). الدبلوماسة الشعبية الرقمية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية. برلين، المانيا.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 19/67، (2012). ويكيبيديا). https://ar.wikipedia.org/wiki/_67/19

المؤتمر السادس لحركة فتح. (2009). بيت لحم، فلسطين، https://www. palquest. org/ar/historictext/13690

نزال، حسان. (2010). النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذج. جامعة بير زيت. ص146(رسالة ماجستير غير منشورة).

نزال، نزال (2018). الخان الأحمر، نموذج مختلف من المقاومة الشعبية، وكالة معا الإخبارية، فلسطين https://www. maannews. net/articles/966033. html

يوسف، د. أيمن. (2017). المقامة الشعبية الفلسطينية: نمذجة المواقع والإشكاليات والرؤية، الجامعة العربية الأمريكية، جنين. شؤون فلسطينية، ص2-6.

القواسمة، أسامة. (2018). المقاومة الشعبية هي الطريق نحو الحرية والاستقلال https://ramallah.news/post/111002

فرانس24. (2023). الضفة الغربية: حملات لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية على خلفية الحرب في غزة، https://www.france24.com/ar

الجزيرة، (2023). ما فائدة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية؟
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/12/10
علاوي، نديم. (2024). الاعتراف بدولة فلسطين.. انتصار لجهود تحقيق السلام العادل ولحق شعبنا في تقرير المصير، https://www.wafa.ps/pages/details/96080.
الموقع الرسمي لحركة "فتح" لبنان. (2024). مراحل وفصول الاعتراف بالدولة الفلسطينية، https://www.falestinona.com/flst/Art/197398#gsc.tab=0
د. قفيشة، معتز. (2018). تعليق على قرار المحكمة الدستورية الفلسطينية العليا، https://www.maannews.net/articles/943640.html
الجهاز المركزي الإحصائي، (2021). عدد الاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها فلسطين.

المراجع الأجنبية:

Ackerman, P and C. Kruegler, (1994) Strategic Non-Violent conflict, The Dynamics of People's Power in the Twentieth Century, Westport: Pragaer, 21-30

Mc Adam, D (1999) Political Process and the Development of Black Insurgency, Chicago: Chicago University Press, 1930-1970

Roberts, A and Gorton, T (2009) Civil Resistance and Power Politics: The Experience of non-Violence Action from Gandhi to the Present, Oxford: Oxford University Press

Semelin, Jacques (1993) Unarmed Resistance against Hitler: Civilian Resistance in Europe 1939-1943, London: Praeger Publisher, 1993, pp. 28-49.

Sharp, Gene (1989) The Intifada and Nonviolence Struggle, Journal of Palestine Studies, Issue 19, No 1, PP. 3-13